

# الفصل الأول

أوراق مختلطة

١٩٠٤ - ١٩٢٣

شغرات في الثوب البحريني

حزب يؤيد بريطانيا

عزل حاكم

خاتمة

تعتبر الفترة من عام ١٩٠٤ حتى عام ١٩٢٣ من الفترات المهمة في التاريخ السياسي للبحرين، حيث تركت أحداثها بصمة واضحة في العلاقات السياسية، سواء ضمن إطار المجتمع البحريني ذاته، أو في إطار علاقة البحرين مع بريطانيا.

فقد شهدت هذه الفترة ذروة الصراع السياسي بين الشيخ عيسى بن علي والإنجليز، واستخدمت خلالها «أوراق متعددة».

ويعتبر عدد من الباحثين هذه الفترة بداية «للنشاط الوطني» بدلالة المطالبات التي صدرت لإنشاء مجلس تشريعي وإجراء بعض الإصلاحات.

والواقع أن هناك أحداثا جرت في تلك الفترة نعتقد أنها أكثر أهمية من المطالبة بإنشاء المجلس التشريعي، فهذه المطالبة لم تكن سوى ورقة من أوراق صراع سياسي كبير امتد زمنا طويلا، ليس بين الشيخ عيسى بن علي و«الوطنيين»، بل هو ذلك الصراع المحتدم بينه وبين بريطانيا.. أو لنقل هو جزء بسيط من صورة كبيرة تناثرت أجزاءها.. ولا يعني هذا تقليلا من شأن تحرك الأهالي، ولا نزعاً لوصف الوطنية عنهم أبداً، لكن هناك حاجة لفهم ما حدث بصورة شاملة، وهذا لن يتحقق ما لم يتم جمع الأجزاء المتناثرة من الصورة، وهو ما سنفعله في هذا الفصل.

وقبل أن نشرع في ذلك نرى أنه لا بد من التقديم للموضوع بعرض لتطور علاقة بريطانيا مع البحرين، ومواقف طرفي الصراع.. الشيخ عيسى بن علي ومنفذي السياسة البريطانية.

كما أشرنا في تمهيد الكتاب فقد تمكن آل خليفة من حكم البحرين اعتباراً من عام ١٧٨٣، ولم يكن لدى بريطانيا اهتمام بالبحرين

حيث لم يتبلور البعد السياسي للوجود البريطاني في الخليج آنذاك وكان الاهتمام منصبا على المصلحة التجارية، بما يتطلب الابتعاد قدر الإمكان عن النزاعات السائدة في الخليج، وتجنب إثارة المشكلات مع أي قوى أخرى.

وبرغم كثافة التدخل البريطاني فيما بعد - أي في بداية القرن التاسع عشر - فإن غاية التدخل كانت تأمين الطريق إلى الهند، ومع ذلك فقد كانت البحرين تجذب انتباه بريطانيا بين وقت وآخر. إذ كانت بريطانيا تحرص على بقاء الخليج «بحيرة بريطانية» أما البر فتركته لغيرها.

وكما أشرنا في التمهيد أيضا فقد كانت البحرين تواجه أطماع القوى المحيطة بها والقريبة منها، ولم تكن بريطانيا مهتمة كثيرا بنتائج صراع القوى الإقليمية، فقد كان هدفها وقف أعمال القرصنة في الخليج. وفي عام ١٨١٦ عقدت اتفاقية غير رسمية بين شيخ البحرين والمقيم السياسي البريطاني في بو شهر الملازم بروس، أكد فيها الملازم ووقوف بريطانيا على الحياد في الصراع بين سلطان عمان وشيوخ البحرين. ولأن شيوخ البحرين لم يكونوا طرفا في أعمال القرصنة فلم يكن لبريطانيا موقف عدائي منهم، غير أن البحرين - كما يقول لوريمر - كانت سوقا رئيسية لبيع منهوبات القراصنة، وكذلك هي قاعدتهم التي يمونون منها بالأرز والتمر، لذلك ففي عام ١٨١٩ عقدت اتفاقية بين بريطانيا وشيوخ البحرين التزم فيها الشيوخ بعدم بيع أي ممتلكات بريطانية منهوبة. وفيما بعد تكررت الاتفاقيات الشبيهة وانضمت البحرين إلى معاهدة السلم عام ١٨٢٠، لكنها استبعدت من اتفاقية الهدنة البحرية عام ١٨٣٥.

وفي إطار الموقف البريطاني من تهديدات القوى الإقليمية للبحرين فقد كان ذلك الموقف مترددا بين السيطرة على البحرين أو تشجيع

قوى أخرى للاستيلاء عليها، أو التوسط في النزاعات، ولم يتعاضم الاهتمام البريطاني في البحرين إلا في منتصف القرن التاسع عشر أي فيما بعد عام ١٨٥٠ حيث تم توقيع معاهدة عام ١٨٦١ تشكل بداية العلاقة الوثيقة وتمنح بريطانيا دورا في شؤون البحرين.

إلا أن أكبر مظاهر الاهتمام البريطاني تجلى عام ١٨٦٩، حين استلم الشيخ عيسى بن علي حكم البحرين.

وقد أصبح الاهتمام البريطاني بالشأن البحريني المحلي مسألة حيوية بالنسبة إلى المصالح البريطانية، وكان الهدف التحكم في القرار، الأمر الذي أثار لدينا تساؤلا: لماذا بلغ الاهتمام هذا الحد؟.. ولماذا الحرص على التدخل في أمور تفصيلية معقدة؟ لماذا لم يتم الاكتفاء بالاتفاقيات التي تربط بين بريطانيا وشيوخ البحرين، وهي كفيلة وحدها بمنع اتصال شيوخ البحرين بأي دولة أخرى دون إذن من بريطانيا؟ لقد كانت بريطانيا مهتمة بعزل البحرين عن الصراعات التي تدور بين القوى الدولية حتى تكون بمنأى عنها، بما يحميها من دخول النفوذ الأجنبي أي غير البريطاني. وقد كانت بريطانيا تتابع وتراقب أي بوادر بناء نفوذ. ففي الرسالة رقم ٧٥ بتاريخ ٢٨ / ٥ / ١٨٩٩ طلب المقيم السياسي من سكرتير حكومة الهند بيانات عن تاجر فرنسي ينوي الحضور إلى البحرين، وذلك كله بهدف معرفة نوعية تجارته واهتماماته السياسية وهل سبق أن أثار متاعب لبريطانيا في أي مكان في العالم، وغير ذلك من أمور! فبريطانيا تدرك تماما الأساليب الاستعمارية الأوروبية، فهي قد تبدأ تجارية أو دينية مثل حملات التبشير، وتنتهي بالاستيطان. كما كان الإنجليز يحرصون دائما على الاحتراز للأمر قبل وقوعه، وسد المنافذ التي قد تؤدي إلى تدخل غيرهم.

من جانب آخر فقد كان هناك التباس لدى شيوخ البحرين في فهم الاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا، وقد أدى هذا الالتباس إلى تكرار حدوث الصراع حول حدود الصلاحيات بين الشيخ والوكيل السياسي. ففي عام ١٨٣٥ عقد الشيخ عبدالله بن أحمد معاهدة صلح وأمان مع خورشيد باشا الوالي العثماني، فاحتجت بريطانيا بشدة، فرد الشيخ عبدالله بجواب حازم، يوضح فيه فهمه الخاص للاتفاقيات المبرمة بينه وبين بريطانيا، وهو فهم يختلف تماما عن الفهم البريطاني، حيث قال الشيخ وفق ما ذكره الدكتور فائق طهوب «..إني وإن كنت طلبت منكم الحماية، ولكن ما قلت إني أكون من جملة رعايا الإنجليز، وثانيا إنما كان طلبي الحماية خوفا من عسكر محمد علي باشا، أما اليوم فقد تصالحنا والحمد لله مع خورشيد باشا وربطنا الصلح بشروط، وإنما منذ القدم مشتركون مع أهل نجد جيراننا في التجارة، فلا يمكن أن نفترق عن مالنا وملكننا».. وأضاف قائلاً «إن البحرين ملك ورثناه عن أجدادنا، وليس بيننا شروط لأن نكون رعية الإنجليز، ولم أظهر أي سبب لذلك غير الصداقة، وليس للإنجليز أن يتعدوا علينا، فإذا ما كنتم تشرعون في حرب القوة والاقتماد فإننا سنبدل كل ما في وسعنا في سبيل حماية ملكنا وأهلنا وعيالنا وديننا، وليحصل بعد ذلك ما يحصل!»!

ولقد تكرر هذا الالتباس، مما استدعى في نهاية الأمر اتخاذ بريطانيا قرارا بالسيطرة التامة على الشيخ لضمان التحكم بقراراته، ولضمان عدم وجود أي ذريعة داخلية تستدعي التدخل الأجنبي غير البريطاني. فبريطانيا تعلم أن القوى الأخرى تتابع الوضع الداخلي البحريني وتتحين الفرصة المناسبة للقفز إلى الداخل وإزاحتها، فلم تكن بريطانيا على استعداد إطلاقا للتخلي عن البحرين كموقع استراتيجي لحماية